السلوك الاتصالي ومصداقية الفعالية السياسية لدى الرأي العام

مقدمة:

هذه الدراسة ليست إلا محاولة لتحليل مفهوم الاقتدار السياسي (الفعالية السياسية) Political Efficacy على المستويين النظرى والتطبيقى والبحث فى جملة المتغيرات المرتبطة بهذا المفهوم، وعلى الأخص السلوك الاتصالى والحاجة إلى التحكم. على هذا النحو فإن الدراسة تجمع بين الاهتمام بالاتصال السياسي وعلم النفس السياسي، وهي فى هذا وذاك ترتبط بدارسة الرأي العام.

وإذا كان الوضوح فى البحوث الاجتماعية يربط بالوضوح فى تحديد مستوى التحليل فإنه من الممكن القول بأن الدراسة تعتمد على المستوى الجزئى Micro والذى يشير هنا تحديدًا إلى متغيرات مثل السلوك الاتصالى للأفراد الخاضعين للدراسة، وحاجة الأفراد للتحكم والاقتدار السياسي لهم، وغيرها من المتغيرات ذات الصلة بالمستوى الجزئي إلا أن ذلك لا يعنى إغفال الاهتمام بالمستوى الكلى Macroذلك أن سلوك الأفراد وسلوك النظم تتفاعل مع بعضها ويؤثر كل منها فى الآخر. فالثقافة السياسية السائدة ذات علاقة بالاقتدار السياسي، كما أن نظم وسائل الاتصال الجماهيرى وحجم الحرية المتاح وغيرها من المتغيرات الهيكلية يمكن أن يكون لها أثر فى تفسير الظاهرة موضع الدراسة.

قضية البحث:

ترتبط قضية هذا البحث وتنبع من بعدين يمثلان معا مشكلته البحثية. البعد الأول:

ويرتبط بالنظرية حيث طالب أساتذة الاتصال الجماهيرى والعلوم السياسية بضرورة فهم العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والنظام السياسي من خلال التركيز على تحليل أثر استخدام وسائل الإعلام على الاتجاهات السياسية، ثم الكشف عن العلاقة بين الاتجاهات السياسية والنظام السياسي، وفى مقدمة هؤلاء الأساتذة عالم الاتصال كروس Kraus[ا] كما أشار د. علي الدين هلال إلى أن العوامل البنائية لم تعد كافية بمفردها لتحليل الظاهرة السياسية حيث إن إغفال البعد النفسى من التحليل يؤدي إلى محدودية القدرة التفسيرية لما يقدمه علماء السياسة من آراء، كما أن استمرار النظم وبناءها لفترات طويلة لا يكسبها الشرعية، فالشرعية لا تفرض بالقوة ولكنها قبول نفسى للأفراد للنظم الحاكمة وهذا ما كشفت عنه تجربة شرق أوربا[ب].

البعد الثاني:

يرتبط بالواقع، فقد لاحظ الباحث أن المواطنين في مصر يفتقرون إلى الإحساس بالقدرة على التغيير وأن القرارات والسياسيات العامة تتخذ من حولهم دون أن يكون لديهم القدرة على التحكم فيها بشكل جزئي، كما أن سمات مثل: الشك والسلبية والإحساس بالانهزامية والضآلة تكاد تكون السمات السائد بين المواطنين.

إن جملة هذه السمات دفعت الباحث إلى طرح أسئلة مثل:

إلى أي مدى يشعر المواطن في مصر بالاقتدار السياسي؟ وما هي مجموعة العوامل المرتبطة بحالة الاقتدار السياسي كما ستكشف عنها الدراسة؟ ما هي النتائج المترتبة على ذلك؟ هل يمكن النظر إلى السلوك الاتصالي، وبصفة عامة إلى أداء وسائل الاتصال الجماهيري كأحد العوامل المسئولة عن وضعية الاقتدار السياسي؟ أم أن إحساس أو عدم إحساس المواطن بالاقتدار السياسي هو المسئول عن سلوكه الاتصالي؟ أم أن العلاقة بينهما ترابطية كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر؟ وأخيرًا هل يمكن القول بأن السلوك الاتصالي والاقتدار السياسي لا يرتبطان معًا؟.

تصميم البحث وأسلوب جمع البيانات:

جمعت بيانات هذه الدراسة بالاعتماد على استمارة بحث بالمقابلة الشخصية بين الباحث والمبحوث وذلك في مجتمعين محلين هما مدينتا الاسماعلية والمنصورة في الفترة من ٦ أكتوبر ١٩٩٤ إلى١٥ أكتوبر ١٩٩٤. قام بجمع البيانات فريق من الباحثين يضم مجموعة من المدرسين المساعدين والمعيدين بكلية الإعلام جامعة القاهرة تحت اشراف الباحث، ووقع الاختيار على المبحوثين اعتمادًا على ثلاثة شروط هي:

التعليم: فقد كان الحد الادنى لمستوى التعليم للمبحوث حصولة على الإعدادية.

السن: اختير المبحوثون بدءًا من سن الثامنة عشر.

المستوى الاجتماعي والاقتصادي: إذ روعى إلى حد كبير الابتعاد عن المستويات الدنيا.

وقد جاء التفكير في هذه الشروط الثلاثة ارتباطًا بفروض البحث عن الاقتدار السياسي وما يتطلبه من قدرة على التعليم تسمح بإدراك الواقع المحيط على الأخص السياسي منه، وتتيح للفرد فرصة قراءة وسائل الإعلام الإلكترونية، كما أن السن الذي التزمت به الدراسة هوالحد الأدنى اللازم لدخول المرء على علم السياسة إحساسًا وممارسة. ويكفي هذه الدراسة أن تصل إلى مؤشر صادق مبنى على ضبط للمتغيرات محل البحث، وأن تثير من الأسئلة والاستفسارات بقدر ما تجيب على البعض منها وأن تخدم الواقع وتعمل على تطويره بقدر ما تساهم في بناء النظرية.

الخصائص الديموجرافية للعينة:

الجنس ٦٧٪ رجال، ٣٣٪ نساء.

التعليم ٥٤٪ جامعي، ٣٨٪ تعليم متوسط، ٨٪ تعليم إعدادي.

الحالة الزوجية: ٥١٪ متزوج، ٤٨٪ أعزب، ١٪ مطلق.

السن يتراوح مابين ١٨ سنة إلى ٥٧ سنة، متوسط العمر للعينة ٣٢ سنة.

الوظيفة: موظف حكومة وقطاع عام ٣٣٪ - طالب ١٩٪ - حرفي وعامل ١٤٪ - مهن حرة، طبيب، مهندس ١١٪ - بدون عمل ٧٪ - أصحاب مصانع ومحلات ٦٪ - ربة منزل ٦٪ - اساتذة جأمعات وإدارة عليا ٤٪.

الموقع: الإسماعيلية ٥١٪ - المنصورة ٤٩٪.

الدخل: أقل من ٢٥٠ج ٣٤٪

٢٥٠ – ٥٠٠ ٣٩.٥٪

فوق ٥٠٠ ٢٦.٥٪

البناء النظري للبحث:

من التناول السابق لمشكلة البحث تبدو أهمية معالجة هذا الموضوع بالاعتماد على تحليل مفهوم الاقتدار السياسي والعوامل الرتبطة به والمؤثرة فيه، ومن أهمها نظرية الحاجة إلى التحكم a Theory of the Need for Personal Control وكذلك نتائج بعض الدراسات العلمية التي تناولت الابعاد السياسية لاستخدام وسائل الإعلام ومن أبرزها دراسة روبنسون Robinson عما أسماه القلق السياسي Political Malaise وفيما يلي نعرض بإيجاز لهذه النقاط.

الحاجة إلى التحكم والاقتدار السياسي:

يشير الاقتدار السياسي إلى الاعتقاد السائد لدى الفرد بأن لديه القدرة على التحكم أو السيطرة الكافية على العمليات السياسية بهدف اشباع الحاجة إلى التحكم في مجالات الحياة ذات الصلة به، وعلى هذا فإن الاقتدار تعبير عن اتجاه مرتبط بشخصية الفرد، كما أن الحاجة إلى التحكم مكون ضروري وأن كان غير كافٍ للاقتدار السياسي. وتتوقف أهمية النظام السياسي لدى الفرد على إدراكه

باعتباره مؤثرًا على الفضاء الاجتماعي، أو المادى له، وهذه الأهمية يمكن أن تحدث في ظل شروط معينة هي:-

- أن يدرك الفرد النظام السياسي على أنه المصدر الوحيد القادر على تزويد الفرد بفوائد معينة مثل السلع والخدمات.
- أن يدرك الفرد القرارات التي يتخذها النظام السياسي باعتبارها تتداخل مع، وتؤثر في، قيمة وأهدافه.
- أن يدرك الفرد النظام السياسي باعتباره جديرًا بأن يكون موضع التزام لأنه كمواطن عليه أن يقوم بواجب المواطنه.

هذه المصادر الثلاثة للأهمية السياسية يمكن أن نطلق عليها الأهمية الناتجة عن المكافأة السياسية، والأهمية الناتجة عن العقاب السياسي، والأهمية الناتجة عن الالتزام السياسي.

اعتمادًا على المنظور السابق يتضح أن الإحساس بالاقتدار السياسي بدرجة عالية يسبقه أو يرتبط به عوامل ثلاثة هي:

- حاجة المواطن للتحكم.
- إدراك أهمية السياسة والنظام السياسي من جانب المواطن.
- نجاح المحاولات السابقة لإشباع الحاجة للتحكم من خلال المشاركة.

وتشير الحاجة إلى التحكم Need for Personal Control إلى رغبة الفرد في السيطرة على الفضاء النفسي والمادي لحياته ويشمل ذلك كل القوى المؤثرة على تحقيقه لأهدافه وقيمه في الحياة، هذه الحاجة ذات بعدين هما:

- الدرجة
- المجال

ويشير البعد الأولى إلى الاعتماد السائد لدى الفرد بقدرته على التأثير في القوى والمؤثرات التي تشكل حياته، وهذا بدوره يرتبط بالقدرة على اكتساب واستخدام بعض المهارات والطرق الموصلة لتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى القدره على الدخول في اختبارات واقعية ناجحة.

أما البعد الثاني فيشير إلى تعدد مجالات الحياة التي يأمل الفرد أن يتحكم فيها ويتراوح المجال ما بين الضيق والاتساع، هناك علاقة بين درجة ومجال السيطرة، فكلما تعددت المجالات قلت درجة السيطرة وكلما زادت مهارات الفرد من المحتمل أن تزيد المجالات التي يتحكم فيها.

ويشير العامل الثالث إلى أن الفرق بين من يشعر بدرجة عالية من الاقتدار السياسي وبين من يشعر بدرجة منخفضة هو أن الأول لدية خبرات سابقة ناجحة في إطار محاولاته للمشاركة في العمليات السياسية، بينما يفتقر الثاني إلى مثل هذه المحاولات الناجحة. وإذا كانت المحاولات الناجحة السابقة للتأثير في العمليات السياسية ترفع من المستوى الإقتدار السياسي، فإنه من المتوقع أيضًا أن استمرار المشاركة بدون اشباع للحاجة للتحكم مع وجود الإحساس بالاقتدار السياسي سوف يترتب عليها المزيد من الإحباط والقلق ومن شأن ذلك أن يخلق الإحساس بالاغتراب والعزلة[٣].

ويرجع الفضل إلى Camphell وزملائه بجامعة ميتشجان في وضع الأساس لدراسات الاقتدار السياسي منذ أوائل الخمسينيات. وذلك عند دراستهم للسلوك الانتخابي.

ويعد كامبل أول من عرف مفهوم الاقتدار السياسي باعتباره إحساسًا بأن الفعل السياسي الفردى له أو يمكن يكون له تأثير على العمليات السياسية، ويحمل التعريف إمكانية حدوث التغيير الاجتماعي والسياسي. وأن المواطن الفرد يمكن أن يشارك في انجاز هذا التغيير. وقد وجد كامبل الاقتدار السياسي حاليًا لدى

الأشخاص الأكثر تعليما والأعلى دخلاً والذين يحتلون وظائف أعلى. كما وجد الاقتدار السياسي بدرجة أعلى لدى الرجال مقارنة بالسيدات ولدى البيض مقارنه بانخفاضه عند السود[11]. ويرى بيج Paige أن إحساس المواطن بالاقتدار السياسي رهن بإحساس المرء بأن النظام السياسي يستجيب لمطالبه. وقد انتهى بيج إلى العلاقة بين المعلومات السياسية والثقة السياسية ضعيفة (١٩) ويبدو أنه كلما زادت المعلومات عن الحكومة قلت الثقة فيها[12].

وقد انتهى بيج إلى أن العلاقة بين المعلومات السياسية والثقة السياسية ضعيفة، ويبدو أنه كلما زادت المعلومات عن الحكومة قلت الثقة فيها. إلا أنه من الأصح القول هنا أن المهم هو نوعية المعلومات، فالمعلومات ذات الطابع الإيجابي تدفع إلى مزيد من الثقة فى حين أن المعلومات السلبية هي التى تؤدى إلى انخفاض أو انعدام الثقة. ويشير هندرسون إلى أنه كلما زادت الثقة قلت الحاجة إلى المعلومات، فليست هناك حاجة إلى المعلومات إذا كانت الحكومة موضع ثقة. وعندها تزداد المعلومات والحاجة إليها فإن ذلك قد يكون مؤشرا لفقدان الثقة فى النظام السياسي.

وقد وضع بيج نموذجا مكونا من أربع فئات توضح العلاقة بين الثقة فى النظم السياسية والاقتدار السياسي هي:

- الثقة العالية والاقتدار العالى ويسود هذا التوجة فى النظم الديمقراطية.
- الثقة العالية والاقتدار المنخفض ويسود هذا التوجة فى النظم التقليدية (الأبوية).
- الثقة المنخفضة والاقتدار السياسي المنخفض ويصف هذا التوجة الجمهور الغترب ويسود فى النظم الشمولية والتي تبدو مستقرة نتيجة استخدام قوة الجبر والإكراه.
- الثقة المنخفضة والاقتدار السياسي العالي ويسود هذا التوجة فى النظم السياسية غير المستقرة مع احتمال التغيير الثوري.

وتتوقف درجة عدم الاستقرار على حجم الجماعة التى تتبنى هذا التوجة، ويمكن إنهاء حالة عدم الاستقرار من خلال الاستجابة أو القمع، فإذا نجح القمع فى إزالة حالة عدم الاستقرار، فإن الثقة لن تتأثر ولكن الاقتدار السياسي سوف يقل، وعندئذ يسود نمط الثقة المحدودة والاقتدار المحدود، أما إزالة عدم الاستقرار من خلال استجابة النظام السياسي فيترتب عليها رفع مستوى الثقة بدلاً من خفض مستوى الاقتدار وهو ما يحقق الديمقراطية فى المجتمع[VII]. وتدل نتائج البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة على مدار ٢٠ سنة على افتقار الجمهور للمعلومات والنشاط السياسي، وقد ذكر أحد علماء السياسية الأمريكية أن ثلث الشباب في الولايات المتحدة يمكن وصفهم بأنهم سلبيين أو غير مبالين، وأن ثلثي الشباب يمارس دور المتفرج في العملية السياسية فهم يشاهدون ويصوتون ولكنهم لا يدخلون معركة ومن المحتمل أن ١ أو ٢ ٪ فقط الذين يناضلون أو يتسمون بأعلى درجات النشاط السياسي[VIII].

ويرى رايت أنه ليس هناك دليل مقنع على أن الاغتراب يمكن أن يهدد الاستقرار الديمقراطي إلا أنه من الممكن أن يهدد التمثيل الديمقراطي[IX]. وعلى خلاف ذلك ينتهي تيمبلتون إلى أن استقرار السياسية الأمريكية لا يرجع للرضا والاقتناع بالنظام السياسية الأمريكي. فهناك قطاع كبير رافض ومغترب وغير راضٍ بالسياسية الأمريكية. أما استقرار النظام فيبدو أنه مستند إلى غياب القنوات المؤسسية التي يمكن من خلالها التعبير عن حالات عدم الرضا[X].

والاقتدار السياسي في رأي ستانلى Stanley هو استعداد نحو العمل السياسي أساسه الشعور بالفاعلية والقدرة على التأثير في المجال السياسي، والاقتدار لا يمثل دافعا للمشاركة السياسية، بقدر ما هو شرط لها. فالناس لا يشاركون في العمل السياسية حتى يكونوا فاعلين ولكن الواقع أنهم يشاركون إذا شعروا بالاقتدار السياسي، وسواء نظرنا إلى الاقتدار السياسي كشرط أو كعامل مهيئ للمشاركة أو دافع لها فإن العلاقة بين المتغيرات جديرة بالبحث وقد وجد الموند وقيربا الدليل

المؤيد للفرض القائل بأنه إذا اعتقد المواطن بأن لدية القدرة على التأثير فإنه من المحتمل أن يستخدمه وقد وجد باربر Barbr الدليل على أن الإحساس بالاقتدار السياسي يشجع على الانتخابات في الولايات المتحدة(.) وفى المقابل يؤكد Alsen على أن مشاعر الاغتراب لها تأثير قوى على اتجاهات أراء المواطنين نحو عدد من القضايا والمشكلات السياسية(I).

ومن العوامل التى تساهم فى تنمية الإحساس بالاقتدار السياسي والتى تناولها الباحثون نجد عامل الاهتمام والاندماج النفسي فى عالم السياسية، فقد وجد بيرلسون ١٩٦٠ Berelson وكامبل ١٩٦٤ والموند وڤيربا ١٩٩٣ ودال Dahll 1961 وجنسون ١٩٦٠ Jenson وجد هؤلاء أن الأشخاص المندمجين نفسيا فى السياسة من المحتمل أن يتكون لديهم الإحساس بالاقتدار السياسي. كما توصلت دراسات عديدة فى دول مختلفة إلى أن الأفراد ذوى المستويات الاجتماعية الاقتصادية الأعلى خاصة الأكثر تعليمًا أقوى ارتباطًا بالاقتدار السياسي. وقد قام بهذا الدراسات كل من الموند وڤيربا ١٩٦٣ فى خمس دول وكامبل ١٩٦٢ Eula وليت ١٩٦٣ Litt وثبت منها صحة الفرض القائل بأن الذين يعرفون أكثر عن عالم السياسية عادة ما يتوفر لديهم الإحساس بالقدرة على التأثير فى هذا العالم(II).

ويعول Form كثيرا على الاقتدار السياسي ودوره فى الكشف عن شخصية النظام السياسي، اذ أثبت فى دراسته أن وجود الاقتدار السياسي لدى المواطنين يدفعهم إلى استخدام مما يزيد من محالات التأثير فى النظام السياسي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة احتمال استجابة النظام للمواطنين، وهكذا يمكن الاستدلال على شخصية النظام السياسي من الاتحاهات السياسية للمواطنين، كما أثبت فورم فى نفس الدراسة أن المواطنين فى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ينتمون أيضًا إلى أيديولوجيات مختلفة ومستويات مختلفة من الاقتدار السياسي(III). وليس من الضروري - كما يرى هندرسون أن يشعر المواطن أن الحكومة تستجيب لرغباته كل يوم، وليس من الضرورى أن يشعر أنه يمارس دورًا كبيرًا فى الصناعة الفعلية

للسياسة العامة حتى يوجد لديه الإحساس بالاقتدار السياسي، ولكن من الضرورى أن يشعر المواطن أنه يمكن أن يكون مؤثرًا وفاعلاً إذا احتاج أن يؤثر أو أن يغير، أي أنه يستطيع أن يزاول التأثير عند الضرورة[٣٤].

الاقتدار السياسي والفعالية الشخصية:

إذا كان الاقتدار السياسي يعنى ثقة المواطن في قدراته الذاتية على أحداث التأثير أو التغيير على المستوى السياسي. فهل هناك علاقة بين هذا المفهوم والفعالية الشخصية. أثار هذا التساؤل الباحثين في الاقتدار السياسي ودفعهم إلى قياس العلاقة بينهما. وأثبت دوفيان ووكر Davuan Walker١٩٥٦ أن هناك ارتباطا إيجابيا بين الاقتدار السياسي والفعالية الشخصية وتم قياس الفعالية الشخصية اعتمادًا على مدى الإحساس الشخصي بالرضا عن الذات، والأمان الوظيفي والقدرة على التحكم في المحيط الاجتماعي وكذلك التحكم في المستقبل. وقد طور كامبل مقياسًا مكونا من ثماني جمل لقياس الكفاءة الشخصية لا يرتبط بالسياسة وانتهى إلى وجود علاقة بين الاقتدار السياسي والكفاءة الشخصية، كما انتهى إلى أن المستوى التعليمي يقوي الإحساس بالذات، وأن كليهما يرفع من مستوى الاقتدار السياسي[٣٥].

كما وجد كل من البورت ١٩٤٥ Allport وكامبل ١٩٦٢، ودال ١٩٦١ ولين ١٩٥٩ Lane وغيرهم، أن الأفراد الذين يشعرون بقدرتهم وفاعليتهم في مواجهة المشاكل والتحديات اليومية، أكثر احتمالاً لأن يشاركوا سياسيًّا[٣٦]. إن الكيفية التي ينظر بها الفرد لنفسه ذات علاقة برؤيته للعالم من حوله، فالتقييم السلبي أو الإيجابي للذات مرتبط بالسلوك السياسي، إذ يرى Laswell أن الدافع المركزي لجهود الفرد للحصول على القوة السياسية هو تعويض الحرمان أو الإحساس بعدم الكفاءة، كما انتهى فورم إلى أن المواطنين الذين يشعرون بالعزلة وعدم الأهمية في المجتمع، يميلون إلى الانضمام إلى الحركات السياسية الجماهيرية لاكتساب الإحساس بالقوة،

والشعور بالانتماء من خلال الارتباط بجماعة سياسية قوية، إلا أن هناك من الأدلة العلمية ما يؤكد على حدوث العكس أيضًا، فالمواطنون ذوو الاتجاهات السلبية نحو أنفسهم، عادة ما ينسحبون بعيدًا عن عالم السياسية. فاللامبالاة السياسية ترجع في رأي جولدهامرGoldhamer إلى استغراق الفرد في صراعاته الداخلية التي تستنزف كل طاقته بحيث لا يتوفر لديه ما يسمح بالاهتمام بالعمل العام.

وقد أجرى روزنبرج Rosenberg دراسته حول العلاقة بين تقدير المرء لذاته واهتمامه بالشئون القومية والدولية، واتضح أن المواطنين ذوي الاتجاهات السلبية نحو أنفسهم لا يهتمون بالشئون العامة[III]. فالفلاح المصري - مثلا - لا يستشعر في نفسه القدرة على التعبير عن مصالح الفلاحين ويرى أن ذلك من اختصاص "الناس الجامدين"[IIII].

وفي الحقيقة فإنه من العسير تأسيس علاقة واضحة وموثوق فيها بدرجة عالية بين الشخصية والاقتدار السياسي، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجه قياس الشخصية، إذ ليس هناك أسلوب قياس مباشر، ولكن يمكن الاستدلال على الشخصية من السلوك، وهذا الاستدلال يواجه مشاكل عدم الاتساق بين ما يظهره الفرد، وطبيعة شخصيته، كما أن هناك أفعالاً مختلفة يمكن أن تصدر عن نفس الحاجة، كما أن تأثير الشخصية على الاقتدار السياسي له علاقة بالمعتقدات، والاتجاهات كمتغيرات وسيطة والتي تتأثر بدورها بالبناء المعرفي للفرد[II].

ومع ذلك فإن هناك من يؤكد على أن أي محاولة لبناء مفهوم الاقتدار السياسي بالاعتماد على نظرية التحكم، لا يمكن أن نتجنب عنصرًا أساسيًّا وهو الاعتقاد بأن الذات تمتلك قدرًا من السيادة في المجال السياسي، الاعتقاد بأن الذات لديها نوعًا من السيطرة على مدخلات أو مخرجات النظام السياسي. إن هذا الاعتقاد يعني أن الذات لا البيئة هي – كما عبر عنها هيدر Heider – مركز السببية[I]. شخصية الفرد وجهوده الذاتية ورؤيته لقدراته هي وحدها الكفيلة بتحقيق أهدافه، مثل هذا الفرد

لديه تحكم داخلي، أما إذا اعتقد المرء أن مصيره مرتبط بالقضاء والقدر، أو بجهود الآخرين من حوله، فإن مثل هذا الفرد لديه تحكم من الخارج[III].

الاقتدار السياسي والثقافة السياسية:

سبقت الإشارة في الاعتبارات المنهجية إلى أنه على الرغم من تركيز الدراسة على المستوى الجزئي في التحليل، إلا أن ذلك ليس على حساب إغفال تأثير العام على الخاص.

فالثقافة السياسية لشعب من الشعوب ذات صلة كبيرة بإحساس المواطنين باقتدارهم السياسي من عدمه، وفي دراسة د.حمدى عبد الرحمن نجد القيم الموروثة وكذلك الأمثال الشعبية والثقافية السائدة التي تؤكد على السلبية والشك والشعور بالعجز وعدم المقدرة السياسية ذات أثر واضح على استجابات المبحوثين نحو مجموعة من العبارات التي تبرهن على حالة فقدان الثقة والإحساس بالعجز وعدم الاقتدار ومن هذه العبارات. الناس الأكابر اللى بيحكمونا بيدوروا على مصالحهم وبس و الحكومة ما بتسمعش كلام الناس اللى زينا و السياسية شيء صعب والناس اللى زينا ما يقدروش يفهموها" و أوامر الحكومة ذى القضا ما حدش يقدر يغيرها . فالقدرية والإحساس بالوهن، وأن أي محاولة لتغيير أي وضع مكتوب لها الفشل كانت السمة العامة لنتائج الدراسة، وتعزو الدراسة ذلك للثقافة السياسية السائدة بين الفلاحين[IIII].

وترتبط الثقافة السياسية السائدة والاقتدار السياسي بدرجة تطور الرأي العام، ففي المجتمعات القديمة البسيطة اتسم الرأي العام بالسلبية والاذعان للسلطة الحاكمة مهما كانت تجاوزاتها، لأنه لايعرف نظامًا أفضل من المتاح لديه، كما أنه لا يعرف طريقًا محدداً لتطوير أداء السلطة، لذلك اتسم الرأي العالم بالسلبية والإذعان للسلطة الحاكمة مهما كانت تجاوزاتها، لأنه لا يعرف نظامًا أفضل من المتاح لدية كما أنه لا يعرف طريقًا محددا لتطوير أداء السلطه، ومن المحتمل أن يرجع إذعان الرأي

العام إلى استخدام السلطة لبعض العقوبات ضده. فى هذه المرحلة لم يطرح الرأي العام مجرد سؤال يستسفر به عن الأسباب التي تدفعه إلى الإذعان، لأن ذلك أصبح عادة، وعندما يبدأ الرأي العام في إدراك ذاته وقوته، ويبدأ في التساؤل عن حقوقه وحقوق الحكام، فإن هذا المجتمع يكون قد بدأ أولى خطواته نحو التقدم، ومن المتوقع أن يكتشف وسائلة لتنظيم المقاومه وفرض الإصلاح.

وتبدأ المرحلة الثانية من مراحل تطور الرأي العام بإحلال الصراعات والثورات محل الطاعة والإذعان، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الجمهور في إدراك أنه صاحب القوة الحقيقية في المجتمع، في النفس الوقت لا يدرك الحكام أن سلطاتهم مفوضة لهم من قبل الرأي العام، وعندما يعترف الحكام بأنهم ليسوا أكثر من مجرد وكلاء عن المواطنين، يتحول الرأي العام من حالة السلبية إلى وضع إيجابي، وبعد أن كان الشريك المنسي، يصبح صاحب الحق في إدارة شئونه.

وفي المرحلة الثالثة يبدأ الحكام في الخضوع لإرادة الجمهور التي يتم التعبير عنها من خلال الانتخابات الدورية. أما المرحلة الرابعة والأخيرة فيمكن الوصول إليها إذا أمكن قياس إدارة الجماهير بشأن كل القضايا في كل الأوقات بما يسمح بسيادة حقيقية لحكم الرأي العام[٤١٣].

وفي الحقيقة من الصعب على أي باحث أن يضع الرأي العام في مجمله في مصر في مرحلة بعينها، فأسلوب تكوين الرأي في المجتمع الريفي وطبيعة الرأي العام في هذا المجتمع ومؤهلاته قد تدفع إلى القول بأنه لا يزال في بداية المرحلة الأولى وإن اختلف جزئيًا، إلا أن هذا الوصف لا يستقيم إذا كنا بصدد تقييم طبيعة الرأي العام الفئوى فيما يتعلق بالمحامين مثلاً.

فإذا كانت الثقافة السياسية بين الفلاحين لا تدفع إلى الاقتدار السياسي إلا أن ذلك لا يمنع من ولاء هؤلاء الفلاحين للسلطة حتى وإن كان الولاء قائمًا على أساس من الجهل والخوف معًا. وهذا بخلاف الثقافة السياسية الأمريكية التي تتميز بسمتين هما – على حد تعبير الموند وفيريا:

(١) ثقافة تقوم على الولاء (٢) ثقافة تقوم على المشاركة.

فقد أثبت دراستهما أن الأمريكيين لديهم اتجاهات إيجابية إزاء الحكومة أكثر من غيرهم في الدول الأربع الأخرى التي خضعت لذات الدراسة، ففي إجابة لأحد الأسئلة المقترحة يقول: ما هي أكثر الأشياء التي تحظى بتقديرك وفخرك؟ أجاب ٨٥٪ أنها الحكومة والمؤسسات السياسية، في مقابل ٤٦٪ أجابوا بنفس الطريقة في إنجلترا، و٣٠٪ في المكسيك و٧٪ في الدنيا و٣٪ في إيطالية.

كما توصلت نفس الدراسة أيضًا إلى أن الأمريكيين هم أكثر المواطنين ثقة في قدرتهم على التأثير في السلوك الحكومي من خلال أفعالهم الفردية، فهناك ٧٧٪ يثقون في قدرتهم على فعل شيء لتغيير القانون غير العادل على المستوى القومي، و ٧٥٪ يثقون في قدرتهم على فعل شيء لتغيير القانون غير العادل على المستوى المحلي، وفي إنجلترا وصلت هذه النسبة إلى ٦٢٪ على المستوى القومي و٧٢٪ على المستوى المحلي، أما المواطنون في بقية الدول وهي المكسيك وألمانيا وإيطاليا فيصعب مقارنة الاقتدار السياسي لمواطنيهم بالأمريكيين أو البريطانيين إذ جاء ضعيفًا جدًّا[١١١]. من هنا يتضح أن الاقتدار السياسي لا يتوقف على الفرد وشخصيته ومدى ثقته في قدرته أو عجزه ولكنه يرتبط بالمحيط أو البيئة من حوله، فهي علاقة تبادلية، فالثقافة والمحيط السياسي والاجتماعي عوامل تدعم الإحساس بالاقتدار السياسي، وقد تعمل على قتل هذا الإحساس، كما أن الاقتدار السياسي لا يرتبط فقط بخبرة الفرد وتجاربه في المجال السياسي بقدر ما يرتبط أيضًا بخبراته المتنوعة في كافة مجالات الحياة من هذا المنطلق يمكن لنا نتصور شخصًا ما لا يشعر بالاقتدار السياسي في بيئة معينه إلا أنه إذا انتقل في مجتمع آخر قد يتولد لديه هذا الإحساس والعكس صحيح.

الاقتدار والقدرية:

ينطوي مفهوم القدرية على ثلاثة مكونات هي:

- أن الأمور محددة سلفًا Predetermined.

- حتمية Invevitable.
- معروفة Known.

إن فكرة أن النتائج محددة سلفاً تعني أن نتيجة ما، أو مجموعة من النتائج سوف تحدث، وأن طبيعتها وحجمها ومغزاها بالنسبة لفرد معين قد تحدد سلفًا أيضًا، وتشير الحتمية إلى أن هذه النتائج سوف تحدث بغض النظر عن محاولات منعها، أو التأثير في مجراها، ونتيجة لذلك فإنه من غير المجدي مجرد محاولة التعامل مع الأشياء القدرية التأثير فيها، وأخيرًا فإن الحتمية والتحديد المسبق تقوم على أساس افتراض أن النتائج وطبيعتها معروفة، وفي المجتمع الأمريكي نفسه وجد أن القدرية ذات علاقة سلبية بالاقتدار السياسي.

وقد تطور مفهوم القدرية وتدخلها في تحديد مصائر البشر من الخالق إلى القوى الاجتماعية المهيمنة على المجتمع، فقد ساد الاعتقاد بأن هناك قوى ونظمًا يصعب التحكم فيها وأنها كفيلة بتحديد مسار المجتمع، ومن ثم فإنها حتمية، فكلما زاد إدراك الفرد بمحدودية مهاراته وقدراته في مواجهة قدرات الآخرين، زاد احساسه بضرورة الانسحاب. الفجوة بين الذات والآخرين تخلق وعيًا بأن الآخرين يملكون السيطرة وتحديد المصي، وبناء عليه فإن أي محاولة مكتوب عليها بالفشل. وقد زاد تعقد المجتمع الحديث من الإحساس بالقدرية على حساب الاقتدار السياسي. ويشير تعقد النظام إلى ثلاث مكونات هي:

- عدد مكونات النظام.
- طبيعة تنظيم هذه المكونات.
- معدل تغير النظام[111].

ولعل تشابك القدرية بمفهومها الديني والناتج عن الفهم الخاطئ للإسلام مع القدرية الناجمة عن تعقد المجتمع خاصة النظام السياسي وصعوبة فهمه وفهم عملياته وقرارته بالنسبة لأغلبية المجتمع هو ما دفع بالدكتور كمال المنوفى إلى القول بأن المواطن في البلاد النامية ينقصه الإحساس بالقدرة على مجابهة وتغيير الإطار

المجتمعي الذي يعيش فيه. إن موقفه تجاه المحيط،خصوصًا في الجانب السياسي، يعكس نوعًا من القبول والتقليد والاستسلام، والطاعة وليس المجابهة والتحدي. إنه يعتقد، كما هو الحال في بعض الدول العربية، أن الله خلق الدولة لحكمة يعلمها سبحانه، وما عليه إلا أن يطيعها ويجاريها مهما كانت. هذا الشعور بالعجز أزاء المحيط يدفع بالمرء إلى الاعتماد على غيره في تقرير ما يعن له أمور[111].

مصادر الاقتدار السياسي:

هناك مجموعة من المصادر التى تؤسس مفهوم الاقتدار السياسي هي:

- الثقة العمياء فى أن النظام السياسي يستجيب ويلبي كل الاحتياجات الفردية.
- الاعتقاد بأن النظام السياسي محكوم بقواعد وإجراءات تحتم عليه الاستجابة ومن هنا يشعر الفرد أن صوته مسموع ومطاع.
- الاعتقاد بكفاءة النظام، فاستجابة النظام مرتبطة بكفاءته وقدرته.
- الانضمام والتوحد مع الجماعة التي يستمد العضو منها الإحساس بالاقتدار السياسي.
- المصدر الخامس تقليدي يرتكز على ثروة الفرد ومكانته التى تساعده على الوصول للقادة وصانعي القرار ودفعهم للاستجابة.
- الثقة بالنفس للدرجة التى تسمح للفرد بالاعتماد بقدرته لمزاولة التاثير عند الضرورة[112].
- يتضح من هذه المصادر أن الاقتدار السياسي كما سبق القول ذو منابع متعددة تتراوح ما بين الخاص والعام، ما يتعلق بالفرد وما يتعلق بالنظام السياسي نفسه أو بالمجتمع.

قياس مفهوم الاقتدار السياسي:

قبل علماء السياسية مفهوم الاقتدار السياسي والذى طرحه كامبل فى الخمسينيات وكذلك طرق قياسه بشكل عام، ولم يؤثر تطور علم النفس الاجتماعي ولا نظرية الشخصية ولا علم نفس النمو على بناء نظرية متكاملة للمفهوم، مما أدى

إلى الغموض فى التناول المفهومي والإجرائي. فقد أشار تومي Tomy بعد مراجعتها لعدد من الدراسات الخاصة بالاقتدار السياسي إلى أن الإجابة عن أسئلة الاتجاه تعمق من اتجاه الغير نحو الموضوعات الخاضعة للقياس. فإذا أخذنا في الاعتبار الاتفاق السائد في علم النفس الاجتماعي والقائل بأن الاتجاه هو تنظيم يتسم بدرجة عالية من الثبات والاستمرار لاستعدادات الفرد نجد أنه من الضروري استبعاد الاستجابات التي تظهر فقط نتيجة للاستقصاء من كونها اتجاهات، فالمسوح الميدانية تخلق اتجاهات بشأن موضوعات لم تكن موجودة قبل اجراء المسوح[IIII].

والحقيقة أن هذه المشكلة لا ترتبط بالاقتدار السياسي قدر ارتباطها بعدم قدرة الباحث نفسه على استخدام التكنيك المناسب لقياس الاتجاه. كما وجد ويلك وكلارك Welch & Clark أن المقاييس المستخدمه لدراسة الاقتدار السياسي لا تتسم بالثبات كما أن إحساس المبحوثين بالاقتدار يتغير بأسلوب يصعب التنبؤ به ونتيجة لذلك يرى أن هناك مشكلة تتعلق بمدى عمق وطبيعة الاقتدار السياسي فى بناء الشخصية[III]. كما يرى هندرسون أن من أهم المشكلات التى تواجه قياس الاقتدار هو ما إذا كان من الأنسب التركيز على مدخلات أم مخرجات النظام السياسي[II]. ويرى أن الاعتماد على المخرجات في قياس الاقتدار قد ينتهي إلى درجات ضعيفة فى حين أن الاعتماد على المدخلات قد يأتي بنتائج عكسية لصالح الاقتدار السياسي. ويرى البعض الآخر أن دراسات الاقتدار قد ينتهي إلى درجات ضعيفة في حين أن الاعتماد على المدخلات قد يأتي بنتائج عكسية لصالح الاقتدار السياسي[II]. ويرى البعض الآخر أن دراسات الاقتدار السياسي أظهرت إلى أي مدى يتسم هذا المفهوم بالتعقيد فالأسئلة الخاصة بإلى أي مدى يمكن الحكومة أن تستجيب للناس من أمثالي في حقيقة الأمر قد تقيس ثقة الفرد في ذاته أكثر مما تقيس اتجاهه نحو النظام السياسي[IIII].

وقد اعتمدت معظم دراسات الاقتدار السياسي حتى الآن على مقياس كامبل والذى يتكون من خمس نقاط هي:

- لا أعتقد ان كبار المسئولين وصانعي القرار يهتمون كثيرًا بما يفكر فيه الناس

من أمثالي.

- مشاركة الناس في الانتخابات هو الشئ الرئيسي الذي يصنع سياسات الدولة.
- الانتخابات هي الأسلوب الوحيد المتاح للناس من أمثالي للمشاركة في إدارة شئون الحكم.
- الناس من أمثالي ليس لديهم ما يقولونه بشأن ما تفعله الحكومة.
- في كثير من الأحيان تبدو الأعمال السياسية شيئًا غاية في الصعوبة للدرجة التي يصعب على فرد مثلي أن يفهم ما يحدث.إذا كانت الإجابة بالنفي على العبارات ١ ،٣ ،٤ ،٥، وبالموافقة على العبارة ٢ دلَّ ذلك على الاقتدار السياسي. وقد أفادت هذه المشكلات الباحث كثيرا فى تطوير مقايس الاقتدار السياسي ليلائم ثقافة المواطن فى مصر.

استخدام وسائل الاتصال والاقتدار السياسي:

تناولت دراسات عديدة العلاقة بين استخدام وسائل الإعلام وبعض أنواع السلوك السياسي مثل المعرفة بالقضايا العامة، ومناقشة القضايا السياسية وترتيب أولويات اهتمامات الرأي العام وغيرها، إلا أنه من النادر أن نجد دراسات تعرض لأبعاد التأثير السياسي لوسائل الاتصال على العملية السياسية ذاتها. ولزمن طويل تشكك الباحثون فى العلوم السياسية في الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها وسائل الاتصال الجماهيري في السلوك السياسي. وأصبح من الضرورة البحث ليس فى ما إذا كان هناك تأثير لوسائل الاتصال على السلوك السياسي أم لا بقدر أهمية البحث فى كيفية حدوث هذا التأثير وعلاقته بالنظام السياسي.

والمشكلة أن باحثي السياسية لم يدرسوا الاتصال الجماهيرى باعتباره جزءًا من النظام السياسي ولكن دوره فى نظرهم اقتصر على التأثير الثانوي وغير الهام. فهي في أكثر الأحوال يمكن أن تدعم الاتجاه نحو التغيير السياسي الذى تستثيره النخب الحاكمة وقادة الجماعات المؤثرة. وأصبح دور مؤسسات الإعلام مقصورًا على

إضعاء الشرعية على المؤسسات السياسية وأفعال القادة[IIII]. فعلماء السياسية الأمريكيون لم يهتموا كثيرا بعلاقة الاتصال الجماهيرى بالسياسة وفى أحسن الأحوال ساد الاقتناع بنظرية التأثير المحدودة كما حدث فى الستينيات وقد لخص V.O.Key هذا التوجه بقوله إن وسائل الإعلام ليست مؤسسات قادرة بذاتها على إحداث التأثير السياسي. وفى نهاية التسعينيات تغيرت النظرة جزئيًا للعلاقة بين وسائل الاتصال الجماهيرى والرأي العام على سبيل المثال يذكر وامسلى وبرايد Wamsley , Pride أن الأخبار التلفزيونية يمكن أن تضعف من مستوى الشرعية من خلال الإساءة إلى رموز السلطة، كما لا حظ علماء السياسة أن هناك علاقة بين استخدام وسائل الإعلام وانخفاض الثقة فى السياسة والسياسيين وكذلك انهيار الثقة فى القانون والنظام العام، كما توصل ميلرMiller إلى أن هناك علاقة بين السلوك الاتصالى من جانب والاقتدار السياسي والثقة السياسية من جانب آخر[IIII].

وتؤثر وسائل الاتصال فى العلاقة بين الفرد والنظام السياسية على مستويين هما:

- الإدراك: فإدراك الفرد للسياسة والسياسيين ومدى سيطرتهم على الأحداث أو خضوعهم لها ومعارف الفرد السياسية وغيرها من القضايا يتوقف على كم ونوع وطريقة تقديم وسائل الاتصال للمعلومات.
- قبول أو رفض شرعية النظام السياسي، والفرض السائد هو أن وسائل الإعلام تميل إلى تعزيز شرعية النظم التى تخدمها[III].

ويضيف الباحث إلى ما سبق مستوى ثالثا من التأثير هو السلوك السياسي، إذ يتأثر إلى حد ما بوسائل الاتصال. والأهم من ذلك ما يتعلق بالاقتدار السياسي، فوسائل الاتصال الجماهيرى يمكنها أن تقوي الإحساس بالاقتدار السياسي أو تضعف هذا الإحساس، فإذا كان توجه وسائل الاتصال هو الضغط على المسئولين للاستجابة لمطالب المواطنين وذلك من خلال:

- تقديم البرامج الجادة حول قضايا الساعة.

- تقديم مواجهات حرة بين المسئوليين والمواطنيين.
- معالجة اهتمامات وقضايا الرأي بأسلوب يسمح بوصول مقترحات الرأي العام إلى دائرة صنع القرار.
- محاسبة المسئوليين وصانعي القرار عن أخطائهم.
- والأهم هو مخاطبة المواطنيين فى شتى مناحي الحياة بطريقة تضمن غرس الإحساس بالذات وتعزيز الثقة فى قدراتهم ومهاراتهم لمواجهة أعباء الحياة المختلفة.

من خلال هذه الطرق يمكن لوسائل الاتصال الجماهيرى أن تغرس الإحساس بالاقتدار السياسي لدى المواطنيين، لأنها فى ذلك سوف تقوي مشاعر الانتماء وتعزز روح التضامن فى نفس الوقت تبني فيه شخصية المواطن ليكون مسئولاً عن تصرفاته، بعيدًا عن التواكل والإحساس بالضآلة، أما اذا تبنت وسائل الاتصال الجماهيرى الاتجاة المعاكس، وأعني به أن يتم توظيفها لخدمة السلطة وإضفاء الشرعية عليها وتبرير تصرفاتها والتركيز على المادة الترفيهية فى أشكالها المختلفة فإنها سوف تقتل لدى الفرد إحساسة بذاته وكيانه كما أنها سوف تدفعة إلى الاغتراب والانسحاب عن العمل العام وهو ما يغرس فى المواطن الإحساس بالعجز السياسي، ومع ذلك فمن غير الواقعي النظر إلى تأثير وسائل الاتصال على الاقتدار السياسي فى ضوء معالجتها وموقفها من السلطة، وإلا كان معنى ذلك الحكم على الجمهور بالسلبية. وإن كان ذلك – أي سلبية الجمهور فى علاقته بوسائل الاتصال – ينطبق على الأغلبية إلا أنه يظل دائمًا هناك قطاع مثقف لا يتأثر قليلاً أو كثيرًا بوسائل الاتصال.

وفى هذا الإطار ينقسم الرأي العام فى علاقته بوسائل الاتصال أو تحت تأثير السلوك الاتصالى إلى أربع فئات هي:

- الجمهور المنتبه الواعي: ونسبتهم ضئيلة جدا ويعتمد على الوسائل المطبوعة بدرجة أعلى من اعتماده على التلفزيون، ويستخدم وسائل الإعلام للحصول

على المعلومات، ويميل هذا القطاع إلى مناقشة القضايا العامة باستمرار وينتمى إلى أعلى درجات السلم الاجتماعي.

- الجمهور ذو الوعي الكامن: ويتفقد الدافع للبحث عن المعلومات ذات الطابع السياسي، ويعتمد هذا الجمهور على الوسائل الإلكترونية أكثر من الوسائل الصحفية.
- الجمهور الغافل: وهو غير مهتم بعالم السياسة ويعتمد أساسا على التلفزيون، كما أنه عرضه لتغيير رأيه من وقت لآخر. وهذا القطاع بمنأي عن مناقشة القضايا السياسية، ولذا يمثل التلفزيون وسيلة قوية للتأثير فيه.
- الجمهور غير المبالى: ليس لديه أدنى درجة من الاهتمام العام، ويستخدم وسائل الإعلام بشكل محدود عموما، وإن كان يميل إلى الوسائل الإلكترونية بدرجة أعلى، وينتمى إلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا[IIII].

وقد انتهى ماكلويد Mcleod فى دراسته عن الاغتراب واستخدام وسائل الاتصال إلى رفض بعض الفروض التى سادت عن هذه العلاقة مثل أن المغترب يتعرض لوسائل الاتصال بدرجة كبيرة لتعويض ما يفقده على مستوى الاتصال الشخصي، إلا أنه أثبت أن المغترب يستخدم وسائل الاتصال استخدامًا هروبيا ليساعده على الانسحاب من الواقع[IIII] كما تحدث لازر سفليد وميرتون عن وسائل الاتصال كأداة فعالة للتخدير الاجتماعي فمع تزايد تدفق المعلومات تمارس وسائل الاتصال دور المخدر أكثر من دور المنشط أو المحفز، فوسائل الاتصال تستهلك الوقت الذى يمكن أن يستخدم بشكل فعال فى العمل الاجتماعي، فمعرفة شئ ما من المشكلات يتداخل مع فعل شئ ما عن هذه المشكلات، ولذلك فإنه على الرغم من أن وسائل الاتصال يمكن أن ترفع من مستوى المعلومات، إلا أن ذلك قد يدفع إلى عدم المشاركة فى نفس الوقت[IIIII].

ومن أكثر الدراسات التى اقتربت من العلاقة بين الاتصال الجماهيرى والاقتدار السياسي، دراسة روينسون Robinson وفيها اختبر الفرض القائل بأن العرض الحي

المباشر لأشكال وصور الصراع داخل وبين المؤسسات السياسية يخلق توترا نفسيا لدى المشاهدين كما يخلق لديهم احساسا بعدم القدرة على التكليف أو فهم السياسة، وبالتالي ضعف الإحساس بالاقتدار السياسي. إلا أن روبنسون لم يثبت العلاقة السببية بين التعرض للتلفزيون وسيادة عدم الثقة بين الرأي العام، فهو يرى أنه من الممكن أن يكون العكس صحيحًا، وهو أن الأفراد الذين تسود لديهم حالة عدم الرضا وعدم الثقة يميلون لمشاهدة التليفزيون بكثافة، وإن كان يميل إلى التفسير الأول وأصبح التساؤل الأساسى والقائل: هل تساهم وسائل الاتصال فى نمو عدم الاستقرار السياسي وسيادة الشك وعدم الاقتدار السياسي. لايزال هذا التساؤل بعيدًا عن الإجابات الرصينه[١٠]. بل لا يزال الجدل قائمًا حول ما إذا كان تأثير وسائل الاتصال الجماهيرى ينبغي دراسته فى إطار المعارف فقط أم أنه من المهم أن يمتد هذا التأثير إلى السلوك؟ ومن أكثر المجالات التى احتدم فيها هذا الجدل، المجال السياسي حيث الدراسات التي تناولت العلاقة بين استخدام وسائل الاتصال والسلوك الانتخابي[١١].

وبيدو أن المشكلة هي كما لخصها برسلون عام ١٩٤٨، عندها قال إن التأثيرات الاتصالية ذات طبيعة شرطية، فبعض أنواع الاتصال بشأن بعض أنواع القضايا تجذب انتباه بعض أنواع الناس فى ظل بعض أنواع الظروف يمكن أن تحقق بعض أنواع التأثيرات. إن هذه الطبيعة الاحتمالية تجعل من العسير التوصل إلى تعميمات مطلقة بشأن العلاقة بين الاتصال والرأي العام.

فروض الدراسة:

- يتسم المجتمع الدراسة بصفة عامة بغياب الاقتدار السياسي وغياب المحاولات السابقة للتأثير فى السياسة العامة.
- يوجد ارتباط "إيجابي" بين ضعف الإحساس بأهمية السياسة، وضعف الاقتدار السياسي.
- يوجد ارتباط سلبي بين القدرية والاقتدار السياسي.

- يوجد ارتباط إيجابي بين الفاعلية الشخصة والاقتدار السياسي.
- يوجد ارتباط إيجابي بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين والاقتدار السياسي.
- يميل الاقتدار السياسي إلى الزيادة نسبيًا كلما زاد استخدام الفرد للوسائل المطبوعة، وكلما تعرض للمضامين الإعلامية السياسية.

نتائج الدراسة:

الفرض الأول:

يتسم مجتمع الدراسة بصفة عامة بضعف الاقتدار السياسي، وغياب المحاولات السابقة للتأثير في السياسة العامة أو صناعة القرارات والقوانين.

لإثبات هذا الفرض سوف نستعرض النتائج الخاصة بالاقتدار السياسي ومحاولات المواطن التأثير فى السياسة العامة أو صناعة القرارات والقوانيين وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (١)

م	مقياس الاقتدار السياسي	موافق	غير موافق
١	لا أعتقد أن المسؤولين يهمهم رأي واحد زى حلاتي	٦٢٪	٣٨٪
٢	أحيانًا أشعر أن الأمور السياسية من الأشياء غير المفهومة بالنسبة لي	٦٦٪	٣٤٪
٣	مش مفيد أبدًا محاولة التفكير في تغيير أي حاجة لأن كل شئ محتوم وهيحصل هحيصل.	٥٦٪	٤٤٪
٤	المشاركة في الانتخابات مالهاش قيمة لأن النتائج معروفة من البداية	٥٩٪	٤١٪
٥	المواطن العادي يشعر بضآلة دوره في القرارات الهامة لأنها من اختصاص قوى ونظم لا طاقة له به.	٧٥٪	٢٥٪

وفيما يتعلق بمحاولات التأثير السابقة من جانب المواطنين أظهرت الدراسة النتائج التي سوف نعرضها في ضوء الأسئلة التي وجهت للمبحوثين على النحو التالي:

هل سبق أنك عملت أي حاجة للتأثير في أي قرار أو تغيير وضع عام، أي غير متصل بعملك أو بك أنت شخصيًا؟

جدول رقم (٢)

هل هناك محاولات سابقة للتاثير	٪
نعم	٪١٧
لا	٪٨٣

N = 06

لو بيفكروا في مشروع قانون، وواحد زي حضرتك مش موافق عليه،ممكن يعمل أيه؟

جدول رقم(٣)

م	الأعمال المحتملة	٪
١	لن أفعل شيئًا مطلقًا وأن كنت سأشعر بالإحباط	٨١ ٪
٢	الاتصال بأعضاء مجلس الشعب	٩ ٪
٣	الكتابة للصحافة	٧ ٪
٤	مناقشة الموضوع مع الأصدقاء والأقارب	٣ ٪

N = 506

لو صدر القانون ده بالفعل وواحد زي حضرتك حاول تغييره أو معارضته، إلى أي مدى ممكن ينجح؟

جدول رقم (٤)

م	مدى ثقة المواطن في مدى نجاح محاولته لتغيير القانون غير العادل	٪
١	سوف أنجح بالتأكيد	٥ ٪
٢	قد أنجح	٣٣ ٪
٣	لن أنجح بالتأكيد	٦٢ ٪

N=506

إن نظرة متأنية للجداول السابقة تكشف بوضوح عن صحة الفرض الأول للدراسة، ذلك أن حوالي ثلثي العينة لا يفهم ما يحدث في عالم السياسية، وكيف لمثل هذا المواطن الذي لا يدرك ما يحدث في مجال العينة أن يثق في إمكانية التعامل، ناهيك عن محاولات التأثير أو التغيير في هذا المجال، فإذا كانت المعرفة بالسياسة وأهدافها ومجالاتها وفهم مغزاها تخلق الألفة والانتماء، فإن غموضها يمكن أن يؤدي إلى الاغتراب والانسحاب، كما يترتب على غموض وتعقيد عالم السياسة بالنسبة للمواطن فقدانه الثقة في مجرد التفكير في تغيير أي شئ يتعلق بها لأنها كالقضاء لا حيلة له معها، فهي حتمية، وبناء عليه فقد المواطن الإحساس بقيمة المشاركة في الانتخابات لأنه يرى أن النتيجة سبق تحديدها قبل إجراء الانتخابات، ولعل إحساس المواطن بعدم الاقتدار السياسي في هذا الجانب دفعه إلى عدم المشاركة الانتخابية.

إن هذه النتيجة تضع أيدينا على موطن الداء وتفسر سلبية ولا مبالاة المواطن المصري، وتطرح قضية نزاهة الانتخابات وطهارتها وضرورة الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية، ومقاومة أي محاولات لتزوير الانتخابات سواء من جانب الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. كما تطرح كذلك أهمية استبعاد كل أشكال الضغط والرشاوى المقنعة التي يمارسها بعض المرشحين قبيل الانتخابات،ولا يقل أهمية عن ذلك أتاحة الفرصة كاملة أمام المعارضين وغير

المعارضين لشرح برامجهم الانتخابية من خلال التلفزيون، الوسيلة الإعلامية الأكثر انتشارًا في مصر.

وعلى مستوى النظرية تفيد هذه النتيجة في الكشف عن العلاقة بين متغيرين في غاية الأهمية هما الاقتدار السياسي والمشاركة السياسية، فالواقع يؤكد ضعف المعرفة السياسية، والنتيجة تؤكد أن الاقتدار السياسي ضعيف، ألا يعنى ذلك أنهما يرتبطان معًا في علاقة قوية.

وإذا كانت النظم الديمقراطية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية هي الاستجابة والمسؤولية والمحاسبة، فإن ٦٢٪ من مجتمع الدراسة لا يرى أن المسؤولين يهمهم رأيه، أي أنه لايرى أن هناك احتمالاً للاستجابة. إن هذه النتيجة على وجه التحديد تشرح لنا طبيعة الرأي العام في مصر وعدم استعداد المواطن لتكوين رأي في القضايا الهامة التي تواجه المجتمع ناهيك عن رغبته في التعبير عنها، ومن هنا يمكن أن نفسر حالات غياب الرأي أو الحياد التي تظهر بكثرة في دراسات الرأي العام. وهنا يقول أحد المفكرين "أصبح الشعب لا رأي له، فالحاكم تكفل بأن يرى له ويفكر له، ويقرر له، وهي حالة مريحة تعفى الشعب من المسؤولية، فالحر هو الشخص الذي يجد أمامه مجموعة من البدائل، عليه أن يختار من بينها ومثال ذلك أنك إذا راقبت ما يفعله الطفل حين تسأله هل تريد لعبة فيجيبك بالنفي، هل تريد بون بون، فيجيبك بالنفي، هل تريد أن تذهب للسينما، فيجيبك بالنفي، فإذا ما قلت له أنت حر"يبكى". لقد بكى لأنه عليه أن يختار، ومن هنا كانت الحرية عبئًا ثقيلاً على الناس، ومن هنا اختيار الناس أن يلقوا العبء على الحاكم لكي يفكر لهم ويقرر لهم[١١١].

ويقول مفكر آخر إن عدم وجود الحرية أدى إلى الأنمالية والتي إن دخلت في دماء شعب فإنه يتهاوى. إن الجرعات البسيطة من الحرية التي نحصل عليها اليوم أثبتت أن تحمل المسؤلية يبدأ مع أول إحساس بوجود الحرية[١١٢]. ويأتي الإحساس

بالضآلة والانكماش والتقلص كتعبير عن غياب الاقتدار السياسي لدى ٧٥٪ من مجتمع الدراسة. وقد ينشأ ذلك من المركزية الشديدة في صناعة القرارات، وهنا يقول أحد أساتذة السياسة: "إن القرارات تصنع مركزيا دون اعتداد بمطالب الجماهير الحقيقية ودون مشاركتها، وإذا كانت هناك حالات دعيت فيها الجماهير إلى المشاركة فقد كان ذلك بقصد التأييد والمساندة لا غير، لا عجب إذًا في وصف الديمقراطية التي عرفتها بعض الدول النامية بأنها ديمقراطية تأييد، وليست ديمقراطية مشاركة[١١١].

ولعل كلمات عالم الاجتماع العربي. حليم بركات تفسر النتيجة السابقة إذ يقول: الإنسان في ظل النظم العربية كائن عاجز مغلوب على أمره، ومأخوذ بتأمين حاجاته الآنية، فتسيطر فى حياته قيم مجرد المعيشة والاستمرار، والإنسان العربي يعيش على هامش الوجود لا فى الصميم وتحتل الأشياء والسلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يشعر ليس بوجوده بل بالتراكم حوله يتحقق إنما ليس لذاته بل لغيرها، يقيم علاقات هي فى جوهرها علاقات اقتناص وذعر، أنه يعيش على هامش الوجود وليس فى صميمة، قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل وبينما تتضخم الأشياء حوله يتقلص هو فى الداخل[١١٢].

تدفعنا النتائج السابقة والتى تشير إلى ضعف الاقتدار السياسي عند مجتمع الدراسة إلى التساؤل عن العوامل المؤدية إلى هذا الوضع، وبالطبع يمكن لكل متخصص، بل لكل مراقب أن يجيب فى إطار تخصصة لأن المتغيرات كما سبق الإشارة، مترابطة ومعقدة، بعضها بنائي سياسي وبعضها اجتماعي وبعضها اقتصادى ...إلخ.

وقد حاولت الدراسة التركيز على المحاولات السابقة الناجحة من جانب المواطن للتأثير فى العملية السياسية، لأنه فى ضوء التراث العلمي ثبت أن نجاح المحاولات السابقة للتأثير فى مجال السياسة يرتبط ارتباطًا إيجابيًّا بالاقتدار السياسي، ومن هنا كانت أهمية التعرف على هذا البعد، وفى ذلك تقول نتائج الدراسة:

إن الغالبية العظمى من مجتمع الدراسة ٨٣٪ ليس لديهم أي محاولات سابقة للتأثير فى أي قرار أو تغيير وضع عام، وفى الحقيقة حاول الباحث أن يختبر فرضا على مستوى هذه الدراسة يقول: "يوجد ارتباط إيجابي بين المحاولات السابقة الناجحة للتأثير فى السياسة والاقتدار السياسي، بمعنى أنه كلما نجحت المحاولات السابقة زاد الاقتدار والعكس صحيح، إلا أن النسبة المحدودة التى حاولت التأثير ١٧٪ فضلا عن أن محاولاتها أبعد ما تكون عن الفاعلية سواء من حيث نوع المحاولة أو مجالها أو مستواها " نتيجة لذلك فقد ألغى الفرض، وتم صياغة الفرض الأول عوضًا عنه.

ولما كان الاقتدار السياسي لا يخرج عن كونه استعدادًا للعمل السياسي مصحوبًا بالثقة فى نجاح هذا العمل، وضعت الدراسة المبحوث فى موقف افتراضى يكشف عنه جدول رقم (٣)،(٤) نحاول من خلالها التعرف على الاستعداد السياسي، ويبين جدول (٣) أن أغلبية المجتمع ليس لديهم هذا الاستعداد، فضلاً عن شعورهم بالإحباط، والأكثر من ذلك أن ٥٪ فقط تثق فى قدرتها على نجاح المحاولة، فى حين أن ٩٥٪ تتراوح ما بين فقدان الثقة بالنفس تماما (٦٢٪) أو الشك فيها (٣٣٪)، توضح النتجة السابقة أن هناك أزمة ثقة فى النفس وهي أخطر ما يمكن أن يواجه الإنسان، وربما ترتبط بعدم الثقة فى النظام، وتعمل على توسيع الفجوة بين المواطن والسلطة مما يعوق الاستخدام الأمثل للإمكانيات، ويعرقل أي مشروع أو خطة للتنمية.

إن صحة هذا الفرض تدعونا إلى التفكير كثيرًا فى كيفية إعادة النظر فى التعامل مع المواطن على المستوى السياسي والإعلامي والتربوي والثقافي لأن قوة الدولة لا تتحقق فى غياب مواطنيين يثقون فى قرارتهم وإمكانياتهم لاحداث التغيير والأهم هو إعادة التفكير فى الطرق الكفيلة برفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للمواطن لأن الكلام وحده لا يكفى.

الفرض الثاني:

" توجد علاقة إيجابية بين الإحساس بعدم أهمية السياسة وضعف الاقتدار السياسي ".

يتضمن هذا الفرض متغيرين هما إحساس المواطن بأهمية السياسة والنظام السياسي والاقتدار السياسي، ويقترح وجود ارتباط من نوع معين بين المتغيرين وهو أن ضعف الاقتدار السياسي مرتبط بضعف الإحساس بأهمية السياسة. فالعلاقة على هذا النحو طردية.

وقد عالج الباحث فى التراث العلمي للاقتدار السياسي الأصول العلمية لهذا الفرض وهي بإيجاز تقول: "إن الاقتدار السياسي ينبع من وجود الحاجة للتحكم The need for Personal Control من جانب والإحساس بأهمية السياسة من جانب آخر، فالمواطن لن يشعر بالرغبة فى التحكم فى المجال السياسي ما لم يستشعر أهميته، وما لم يدرك أنه يمثل إحدى القوى المؤثرة على أهدافة والمتداخلة مع قيمة وحركته في الحياة. بعبارة أدق، يتوقف إحساس المواطن بأهمية السياسة والنظام السياسي إذا أصبح يشكل جزءًا من الفضاء الاجتماعي والنفسي والمادي له، فالمرء لن يشعر بالاقتدار فى مجال معين إذا لم يكن مهمًا بالنسبة له، وهذا هو منطق الفرض الحالي.

وبالاعتماد على التحليل العاملي Factor Analysis تم التوصل إلى بناء متغير الاقتدار السياسي من مقياس يتكون من خمس عبارات هي:

- لا أعتقد أن المسئولين يهمهم رأي واحد زى حالاتى.
- أحيانًا أشعر أن الأمور السياسية من الأشياء غير المفهومة بالنسبة لى.
- مش مفيد أبدًا محاولة التفكير فى تغيير أي حاجة لأن كل شئ محتوم وهيحصل هيحصل.
- المشاركة فى الانتخابات ملهاش قيمة لأن النتائج معروفة من البداية.

• المواطن العادى يشعر بضآلة دوره فى القرارات الهامة فى المجتمع لأنها من اختصاص قوى ونظم لا طاقة له بها.

أما مقياس أهمية السياسية وجاذبيتها للمواطن فيتكون من خمس نقاط هي:

		موافق	غير موافق
١ –	عادة أتابع البرامج والموضوعات السياسية فى وسائل الإعلام.	٦٩٪	٣١٪
٢ –	فى كثير من الأحيان أتناقش مع زملائي وأصدقائي فى العديد من الموضوعات التى تهم البلد.	٦٧٪	٣٣٪
٣ –	يستهوينى دائما عالم السياسة رغم أنه معقد.	٥٣٪	٤٧٪
٤ –	أحيانًا أنهمك فى التفكير وحدى فى بعض الموضوعات السياسية.	٤٢٪	٥٨٪
٥ –	أحب القراءة فى السياسة.	٤٧٪	٥٣٪

وقد أثبت صحة هذا الفرض إذ اتضح أن الارتباط بين المتغيرين = (١٩)، كما أن العلاقة بين المتغيرين ذات مغزى إحصائى.(P=001) ومن هنا تقبل الدراسة الفرض القائل بأنه كلما قل الإحساس بأهمية السياسة، ضعف الاقتدار السياسي، إلا أنه من الصعب القول بأن أحدهما سبب للآخر، فقد يرجع ضعف الاقتدار إلى عدم أهمية السياسة بالنسبة للفرد، ومن المحتمل أن عدم اهتمام المواطن بالسياسة يرجع إلى ضعف الاقتدار السياسي لديه.

والتفسير الثالث أن المتغيرين مرتبطان ببعضهما بحيث أن أي تغيير يطرأ على أحدهما، يترك أثره على الآخر، وأن كان الباحث أميل إلى قبول تفسير أخر مفاده أن النظام السياسي وكذلك السياسيين والمسئوليين يمثلون أهمية لدى المواطن إلا أنه

نتيجة الإحساس بعدم جدوى التعامل مع هذا المجال وضعف الاقتدار السياسي أصيب بالأحباط والاغتراب ففقد الإحساس بأهمية هذا المجال لا لأنه غير مهم، ولكن لأنه من غير المهم التعامل معه، وهكذا أصبح التأثير دائريا.

الفرض الثالث:

يوجد ارتباط سلبي بين القدرية والاقتدار السياسي. فكرة هذا الفرض مستوحاة من مصدرين الأول هو النظرية العلمية ونتائج الدراسات السابقة التى تناولت القدرية كأحد العوامل ذات الصلة الوثيقة بالاقتدار السياسي، والمصدر الثاني هو ملاحظة الباحث لانعكاس الفهم الخاطئ لمفهوم القضاء والقدر على تصرفات الكثير من الناس، فالقدرية إذا سيطرت على الفرد نزعت منه قيمة الإرادة والحرية في الاختيار بل إنها يمكن إن تشل حركة الفرد فتحيله إلى إنسان عاجز متواكل، والقدرية في هذه الدراسة كمفهوم لا ترتبط فقط بجانبها الدينى ولكنها تنسحب بدرجة كبيرة على إدراك المواطن لحتمية حدوث الأشياء رغمًا عنه نتيجة العوامل الخارجية أيًا كانت طبيعة هذه العوامل.

وقد حاولت الدراسة قياس القدرية عند المبحوث من خلال عبارة تقول: مهما بذل الإنسان من جهد فيه دائمًا عوامل كثيرة خارجة عن إرادته بترغمه أنه يعمل حاجة ثانية وكانت نسبة الموافقة على هذه العبارة ٧٥٪. وفيما يتعلق باختيار الفرض جاءت نتائج البحث تؤكد صحته فقوة الارتباط =(١٨-) وهو ارتباط سلبي بمعنى إن زيارة القدرية تؤدي إلى ضعف الاقتدار السياسي وقلة القدرية تؤدي إلى زيارة الاقتدار السياسي. كما جاء الارتباط ذو مغزى إحصائيًا بمعنى أن احتمال حدوث هذا الارتباط بين هذين المتغيرين نتيجة الصدفة =٠.٠٠١ وقد كان متوقعًا بدرجة كبيرة صحة هذا الفرض لأن أكثر ما يسم العربي عمومًا هو أنه قدرى متواكل اساء فهم الإسلام وتاريخ المسلمين الأوائل فالقرآن الكريم يؤكد على المسؤلية الإنسانية وحرية الإدارة والاختيار ومن ذلك: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى

يغيروا ما بأنفسهم" وهل يعقل ألا يكون الإنسان مسئولاً عن أفكاره حين يقول واعلموا أن الله شديد العقاب ولا إكراه في الدين ولكن يبدو أن سيادة النزعة القدرية لا ترجع فقط إلى الفهم الخاطئ للإسلام، لأن الإسلام غير خريطة التاريخ البشري وأعاد تكوين العالم وقد عنت الفكرة القدرية للمسلمن الأول الجهاد وتغيير العالم لا الاستسلام للواقع والقبول به[٣].

الفرض الرابع:

يوجد ارتباط إيجابي بين الفاعلية الشخصية والاقتدار السياسي. المنطق الذى يمكن خلف هذا الفرض هو أن قدرة الفرد على مواجهة المشكلات والتحديات اليومية التى تواجهه وكذلك مهارته فى التعامل مع الآخرين ومع الأشياء والظواهر غير السياسية تدفعه إلى الإحساس بالاقتدار السياسي وهذا الفرض ثبتت صحته فى الدراسات سابقة ولذا حاول الباحث قياس الفاعلية الشخصية من خلال عبارة تقول ممكن الإنسان يحقق اللى هو عايزه طالما هو من جواه عايز كده. أي أن الفرد يثق فى إمكانية وكفاءته الشخصية بصفة عامة. وتدل نتائج الدراسة على وجود ارتباط إيجابي بين الفاعلين الشخصية والاقتدار السياسي وهو ارتباط ضعيف ١٤ وذو دلالة إحصائية ٠٠١,=P.

الفرض الخامس:

يوجد ارتباط إيجابي بين المستوى الاجتماعي الاقتصادي للمواطنين(SES) والاقتدار السياسي.

وقد أثبت كامبل والموند وفيربا وغيرهم صحة هذا الفرض. ويشير المستوى الاجتماعي الاقتصادي(SES) إلى ثلاثة متغيرات معا هي (التعليم والوظيفة والدخل).

وتشير نتائج الدراسة إلى عدم صحة هذا الفرض، ويبدو أن المشكلة في البناء الاجتماعي نفسه، فالتعليم يرتبط بالوظيفة وكلاهما يرتبط بالدخل في المجتمعات المتقدمة، لكن في مصر يبدو أن الموقف مختلف تماما، فالتعليم في جانب والدخل في

جانب آخر، ونتيجة لذلك تم فصل التعليم لقياس علاقته بالاقتدار، وأصبح الفرض يقول: يوجد ارتباط إيجابي بين التعليم والاقتدار السياسي، وثبت صحته، إذ تدل الدراسة على أن قوة الارتباط = ٠.١٢ وهو ذو دلالة، P=,005. وهذا يعني أنه كلما زاد التعليم زاد الاقتدار السياسي والعكس صحيح. ولعل هذه النتيجة تدفعنا إلى القول بأنه من المتوقع إذا أن يكون الاقتدار السياسي ضعيفًا جدًّا، أو غير موجود بالمرة لو امتدت الدراسة الميدانية لتشمل الأميين من أمثال الفلاحين وغيرهم.

الفرض السادس:

يميل الاقتدار السياسي إلى الزيادة نسبيًّا كلما زاد استخدام الفرد للوسائل المطبوعة وكلما تعرض للمضامين الإعلامية السياسية، يختبر هذا الفرض العلاقة بين السلوك الاتصالي والاقتدار السياسي، ويستند إلى نظريات علمية ترى أن الاقتدار السياسي مرتبط باستقبال منبهات ذات طابع السياسي، كما أن الباحث يعتقد أن مستخدمي الوسائل المطبوعة (الجرائد والمجلات) بكثافة يختلف مستواهم التعليمي والثقافي والاجتماعي عن مستخدمي التلفزيون بكثافة لأغراض التسلية والترويح عن النفس وربما الهروب من الواقع، وقد يكون من المفيد أن نعرض لأهم محددات السلوك الاتصالي لمجتمع الدراسة.

معدل مشاهدة التلفزيون:

النسبة	عدد الساعات
٧٪	ساعة فأقل
٤٢٪	٢-٣
٣٣٪	٤-٥
١٠٪	٦-٧
٨٪	٨ فأكثر

البرامج التليفزيونية المفضلة لدى مجتمع الدراسة :

البرامج	النسبة
الأخبار والبرامج السياسية	٣٣٪
برامج المنوعات	٢٥٪
الأفلام والمسلسلات العربية	١٨٪
الرياضة	٨٪
البرامج الدينية	٦٪
الأفلام والمسلسلات الأجنبية	٦٪
البرامج العلمية	٤٪

قراءة الصحف :

معدل القراءة	النسبة
يقرأ	٩٢.٤٪
لا يقرأ	٧.٦٪

الجرائد المفضلة لدى مجتمع الدراسة :

الجريدة	النسبة
الأهرام	٤٠٪
الأخبار	٣٩٪
الجمهورية	٧٪
الوفد	٤٪
الأهرام المسائى	٤٪
الشعب	٢٪
القناة	٢٪
أخرى	٢٪

الموضوعات المفضلة بالجرائد لدى مجتمع الدراسة :

الموضوع	النسبة
موضوعات سياسية	٥٠٪
الرياضة	٢٠٪
الفنية	١٠٪
الاجتماعية	١٠٪
الدينية	٦٪
الجريمة	١٪
أخرى	٣٪

وفيما يتعلق باختبار الفرض أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

١ - العلاقة بين نوعية البرامج ومستوى الاقتدار السياسي :

مستوى الاقتدار السياسي نوعية البرامج (جادة) سياسية خفيفة

عالٍ	٤٥	٤٥
منخفض	٣٩	٣٩
متوسط	١٧	١٦

الارتباط هنا غير ذي دلالة P=0.94.

أي أنه ليست هناك علاقة بين المضمون الإعلامي والاقتدار السياسي:

كما أظهرت الدراسة النتائج الآتية فيما يتعلق بالسلوك الاتصالي والسلوك السياسي:

الارتباط بين حجم التعرض التلفزيون والاقتدار السياسي -٠و٠٤ كما أنه غير ذي دلالة إحصائية P=0.37

الارتباط بين حجم التعرض للوسائل المطبوعة والاقتدار السياسي = ٤٣، وهو ارتباط ذو دلالة إحصائية P= 0.007

وهذا يعنى أن المؤثر الوحيد فى الاقتدار السياسي هو السلوك الاتصالي المتعلق بالوقت الذي يقضية القارئ مع الجريدة.

الخلاصة:

لعل أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

١- أن المواطنين فى المجتمعات المحلية التى خضعت للبحث يتسمون بضعف الاقتدار السياسي، كما أنه ليس هناك أي محاولات سابقة ناجحة للتأثير فى النظام السياسي، وليس هناك استعداد أو ميل للقيام بعمل سياسى ناجح فى المستقبل، فالثقة بأن التغيير ممكن وأن المواطن يمكن أن يساهم فى هذا التغيير أمر مستبعد.

٢- يمكن تفسير هذا العجز السياسي اعتمادًا على فقدان الإحساس بأهمية السياسة والعمل السياسي.

٣- تقف النزعة القدرية حائلاً دون الإحساس بالاقتدار السياسي، كما أن الباحث لا يرفض احتمال حدوث العكس وهو أن يكون العجز السياسي هو المسئول ولو جزئيًّا عن قدرية المواطن، فالإنسان حين يفقد القدرة على التعامل مع الواقع قد يميل إلى الاستسلام له ليتكيف معه ريثما تتغير الظروف.

٤- الاقتدار السياسي لا يكتسب أو يفتقد نتيجة لخبرات سياسية أو احتكاك بين الفرد وعالم السياسة ولكنه قد يكتسب أو يفتقد نتيجة لخبرات الفرد الحياتية البعيدة عن السياسة. وهذا ما أوجد الارتباط الإيجابي بين الفاعلية الشخصية والاقتدار السياسي.

٥- التعليم وليس المستوى الاجتماعي (SES) هو الذى يمكن قبوله كأحد المتغيرات المرتبطة بالاقتدار السياسي.

٦- ربما يكون الاتصال الشخصي لا الجماهيرى هو الأكثر تأثيرًا في الاقتدار السياسي.

وهو ما لم يخضع للاختبار في هذه الدراسة. ويبدو أن أساتذة العلوم السياسية لديهم بعض الحق عندما تشككوا فى قيمة الاتصال الجماهيرى وتأثيره فى النظام السياسي. وإن كنت أميل إلى أن ضعف العلاقة بين السلوك الاتصالى والاقتدار السياسي تعود إلى فقدان الثقة فى وسائل الاتصال الجماهيرى. فهي إما مع السلطة أو ضد السلطة وفى الحالتين تميل إلى المبالغة إما فى إبراز الإيجابيات أو تضخيم السلبيات. للدرجة التي أصبحت معها وسائل الإعلام تكاد تشبع حاجة واحدة وحيدة لدى المواطن وهي التسلية وقتل الوقت، وتحقيق الإشباعات على المستوى الشخصي لا العام.

بعبارة أوضح يبدو أن المواطن ينظر إلى وسائل الإعلام والنظام السياسي وكأنها شئ واحد. فاذا فقد الثقة فى أحدهما انسحب على الآخر وإذا شعر بأن أيًا منهما يستجيب له انسحب ذلك الشعور على الآخر. أي أنهما معًا يشكلان تكتلاً أو جبهة فى مواجهته. وفى ظل هذا الموقف كيف نستعين بالمتغير ونفسه لتفسير الاقتدار السياسي. ومع ذلك فقد كان حجم التعرض للوسائل المطبوعة يمثل استثناء عن هذه القاعدة، وأخيرًا فإنه بالاعتماد على النتائج السابقة يمكن القول بأنه من الممكن الاعتماد على اتجاهات المواطنين ومواقفهم لفهم شخصية النظام السياسي.

الهوامش

(I) Sidny Kraus and Denns Davis, The Effects of Mass Communication on Political Behavior, Univ. Press and London, the Pennsylvania stute Univ press, 1970, p174.

(II)د. ناهد رمزي، الرأي العام وسيكولوجيا السياسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩١) ص ٥٤، ٥٥

(III)Stanley Allan Renshon, Psychological Needs and Political Behavior: A The- ory of Personality and Political Efficacy, New York, The Free press, A division of Macmillan Publishing Co, 1974. pp 75- 81.

(IV) Robert D.Hess, The Acquisition of Feelings of Political Efficacy in Pre- Adults, in Gilbert Abcarian and Tohn W.Soule -eds- Social Psychology a 00 Political Behavior: Problems a 00 Prospects, Columbus, Ohio, Merrill publishing Company, 1971, p 64.

(V) William A. Gamson, Political Trust and its Ramification in Gilbert Abcarian, and John W.Saul-eds-, Op.Cit, P. 50.

(VI) William A. Garison, Op. Cit, P. 53.

(VII)Stanley Allen Renshor, Op. Cit, PP.15-16.

(VIII) Robert R. Alford and Roger Friedland, Powers of Theary, Capitalism, The State and Democracy, Cambridge, New York, Cambrigde University Press, 1990, pp 76- 79.

(IX) Fredic Templeton, Alination and Political Participation: Some Research findings: public opinion Quarterly, Summer 1966, p 260.

(X) Stanly Allen Renshon, Op. Cit, p 32.

(XI) Marvin E. Olsen, Alienation and Political Opinions. PubrK: Opinion Quarter- ty, Summer 1965, p 221.

(XII)Lester W. Millbrath, Political Participation How and why Do people get In- volved kt Politics, Chicago, Rand McNally Company 1 1965, PP. 56 -57.

(XIII)William H.Form, Joan Huber, lincome, Race. a 00 the Ideology of Political Efficacy.The Journal of Politics, 37, 1971, P. 661.

(Ⅲ)Gordon G. Henderson, Op. Cit. P. 103.

(Ⅰ) Robert D. Hess, Op. Cit, PP. 64.65.

(Ⅲ)Lester W. Milbrath, Op. Cit, P. 59.

(Ⅲ)Morris Rosenberg, Self -E51een and Concern with publIc offairs, Public Opinion Quarterly, fan 1962, P. 201.

(ⅢⅢ)د. كمال المنوفي، الرأي العام في الدول النامية، بيئته ومشاكل قياسه، عالم الفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، ١٩٨٤، ص ٦٧.

(Ⅱ)Lsterw. Mibath, Op. Cit, P. 72.

(Ⅰ) Stanley Allen Renshon, Op. Cit, P. 89. (22) Robert D. Hers, Op. Cit, P. 72.

(Ⅱ)Robert D. Hers, Op. Cit, P. 72.

(Ⅲ) د. حمدي عبد الرحمن، ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين، دراسة ميدانية في قرية مصرية، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، الثقافة السياسية في مصر بين الاستعمار والتغيير، القاهرة ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣، ص ٣١-٣٢.

(ⅢⅢ)Reo M. Christenson, Roberto Mcmillions, Voice of the people: readings in public opinion and propaganda, New York 51 st. louis, San Francisco, Hill book Company, 1974, PP. 7- 8.

(Ⅲ) Alan. T. Abromowitz, The United States: Political Culture under Stress, in Gabriel A AImond, Sidney verba (eds) the civic culture revised, Newbury park, London. New Delhi, Sage publications.1989. P.179.

(Ⅱ)Stanley Allen Renshon, Op. Cit, PP. 94 -97.

(Ⅲ) د. كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ٧١.

(ⅢⅢ)Robert D. Hess, Op. Cit, pp 69 -70.

(ⅢⅢ)Stanley Allen Renshon, Op. Cit, p 36.

(Ⅲ)Stanley Allen Renshon, Op. Cit, 37.

(Ⅱ)Gordon G. Henderson, Op. Cit, p 103.

(Ⅲ)Dennis Haivangh, political culture in great Britain: The decline of the civic culture In Gabril A. Almond, Sidney Verba, (eds) Op. Cit, p 149.

(ⅢⅢ)Rabert D. Hess, Op. CIt, p 64.

-Stanley ADen Rensbon, Op. Cit. p 38.

(ⅢⅢ)Sidney Kraus and Dennis Davis, The Effects of Mass Communication on Political Behavior, University Press and London, The Pennsylvanina State University Press, 1976. p. 174.

(ⅢⅢ)Michael J. Robinson, Public Affairs Television and growth of political malaise: The case of 'he Selling pentagon', The American political Science review, vo175, No 1,1976. PP. 409- 411.

(■■■)Calin Seymaur -ure, The Political Impact of Mass Media, Beverly Hills, California, Sage publications, 1974, PP. 46 -48.

(■■■■)Dan D.Nimo and Keith R. Sanders, Handbook of political Communication, Beverly Hills, London, Sage publications, 1981, PP. 376- 378.

(■■■■■)(38) Jack Mcleod, Soatt Ward and Karen Fancill, Alienation and Uses of Mass Media, Public Opinion Quarterly, winter 1965- 1966, vo129, No.4 585-593.

(■■■■■)Wilbur Schramm, Men, Message, and Media, A look at Human Communication, New York, London, Harper, Raw Publishers 1973, P. 218.

(■■■■)MichaelJ. Robinson, Op. Cit, P. 410

-Dan D. Nlmrna and Keith R. Sanders, Op. Cit, P. 380..

(■) Lee B. Becker, Sharon Dumuoody, Media Use, Public Affairs Knowledge and Voting in a local electon, Jaumalism Quarterly, voi 59, No 2, Summer 1982, P. 221. 1982, P. 221.

(■■■)أنيس منصور في د. عمرو عبد السميع، اليمين واليسار، حوارات حول المستقبل، القاهرة: مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤، ص ١٣٣.

(■■■)د. حسين مؤنس في د. عمرو عبد السميع، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(■■■■) د. كمال المنوفي، مرجع سابق، ص ٧١.

(■■■) د. بسيوني إبراهيم حمادة، العلاقة بين الإعلاميين والسياسيين في الوطن العربي، دراسة تحت النشر في مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، سبتمبر ١٩٩٣، ص ١١.

(■■■)د. حليم بركات، مرجع سابق ص ٣٣٤ – ٣٣٦.